

مخطط إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث

٢٠١٥-٢٠٣٠

النطاق والهدف

ينطبق الإطار الحالي على مخاطر الكوارث الصغيرة والكبيرة، والمتكررة والنادرة، والمفاجئة وبطيئة الظهور، والناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التيمن صنع الإنسان، بالإضافة إلى المخاطر والأخطار البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة. ويهدف الإطار إلى توجيه إدارة المخاطر المتعددة الناجمة عن أخطار الكوارث خلال مراحل التنمية على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وعبرها

النتائج المتوقعة

الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح، وسبل المعيشة، والصحة، والأصول الاقتصادية، والمادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، سواء للأشخاص أو الشركات، أو المجتمعات المحلية، أو البلدان

الهدف

منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث القائمة من خلال تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية، وإنشائية، وقانونية، واجتماعية، وصحية، وثقافية، وتعليمية، وبيئية، وتكنولوجية، وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار وقابلية التضرر من الكوارث، وتعزز الاستعداد للاستجابة والتعافي، ومن ثم تعزز القدرة على المجابهة

الغايات

الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لكل ١٠٠٠٠٠٠ نسمة في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفتره ٢٠١٥-٢٠٠٥	الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض المتوسط العالمي لكل ١٠٠٠٠٠٠ نسمة في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفتره ٢٠١٥-٢٠٠٥	خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياساً على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠	الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنى التحتية الحيوية، وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، من خلال تنمية قدرتها على مجابهة الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠	الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠	الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لاستكمال أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠	الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠
---	--	---	--	---	--	--

أولويات العمل

تحتاج الدول للعمل بتركيز داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية في المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية.

الأولوية ١ فهم مخاطر الكوارث	الأولوية ٢ تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها	الأولوية ٣ الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها	الأولوية ٤ تعزيز التأهب للكوارث لتحقيق الاستجابة الفعالة، و«إعادة البناء بشكل أفضل» في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.
يجب أن تركز إدارة مخاطر الكوارث على فهم مخاطر الكوارث بجميع أبعادها المتمثلة في قابلية تضرر الأشخاص والممتلكات وقدراتهم، ومدى تعرضهم للمخاطر، وخصائص الأخطار، والبيئة	إن حوكمة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي أمر حيوي لإدارة الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات، وضمان اتساق الأطر الوطنية والمحلية مع القوانين واللوائح والسياسات العامة التي ترشد، وتشجع، وتحفز القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، لاتخاذ الإجراءات اللازمة ومعالجة مخاطر الكوارث.	إن الاستثمار العام والخاص في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها من خلال التدابير الهيكلية وغير الهيكلية أمر ضروري لتعزيز القدرة على المجابهة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً للأشخاص والمجتمعات والبلدان والأصول، بالإضافة إلى البيئة.	وتشير التجربة إلى أن الاستعداد للكوارث بحاجة إلى التعزيز للوصول إلى استجابة أكثر فعالية، وضمان تواجد القدرات في موضعها الصحيح بغية تحقيق التعافي الفعال. وقد أظهرت الكوارث كذلك أن مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، التي تحتاج إلى الإعداد قبل وقوع الكارثة، هي فرصة ل«إعادة البناء بشكل أفضل» من خلال دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث. ويجب على النساء والأشخاص ذوي الإعاقة أن يعملوا علناً على قيادة وتعزيز نهج يحقق المساواة بين الجنسين ويمكن الوصول إليه على المستوى العالمي خلال مرحلة الاستجابة وإعادة الإعمار.

المبادئ التوجيهية

المسؤولية الأساسية للدول هي منع مخاطر الكوارث والحد منها، بما في ذلك من خلال التعاون.	تشارك المسؤولية بين الحكومة المركزية، والسلطات والقطاعات الوطنية، والجهات المعنية، بما يتناسب مع الظروف الوطنية.	حماية الأشخاص وممتلكاتهم، وفي الوقت ذاته تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية	انخرط جميع أفراد المجتمع	الانخراط الكامل لجميع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية على الصعيدين الوطني والمحلي	تمكين السلطات والمجتمعات المحلية من خلال الموارد والحوافز، ومسؤوليات اتخاذ القرارات وفق ما تقتضي الحاجة.
---	--	---	--------------------------	--	--

ارتباط الحد من مخاطر الكوارث بسياسات وخطط وممارسات وآليات التنمية المستدامة في مختلف القطاعات	المحاسبة من الخصائص المحلية والمحددة لمخاطر الكوارث عند تحديد تدابير الحد من المخاطر	معالجة عوامل المخاطر الأساسية بنهج فعال من حيث التكلفة من خلال الاستثمار في مقابل الاعتماد في المقام الأول على الاستجابة والتعافي في أعقاب الكوارث	«إعادة البناء بشكل أفضل» لمنع التسبب في وقوع مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة.	أن تكون جودة الشراكة العالمية والتعاون الدولي فعالة ومجدية وقوية	أن يصمم دعم الدول المتقدمة والشركاء للبلدان النامية وفقاً للاحتياجات والأولويات التي تحدها الأخيرة.
---	--	--	--	--	---